

﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ
أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ
فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: 42]

❁ مُنَاسِبَةُ الْآيَةِ لِمَا قَبْلَهَا:

ما زال الحديث موصولاً في ذكر بعض الصفات الذميمة للذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا: آمناً بأفواههم، ولم تؤمن قلوبهم؛ فجمع لهم في هذه الآية بين صفتين تأصلتا فيهم، وصارتا طبيعة عندهم؛ فوصفهم بأنهم سماعون للكذب أكالون للسحت. ومن أوجه المناسبة أيضاً أن يُقال: إنّ الآيات انتقلت من التعميم إلى التخصيص⁽¹⁾. ومن أوجه المناسبة كذلك: أنّ الله تعالى لما ذكر فيما سبق ما يدخل في آذانهم وقلوبهم من الكلام؛ أتبع ذلك بذكر ما يدخل في أفواههم وبطونهم من الطعام، وهما خبيثان، وهذا ليس غريباً عنهم؛ لأنهم أكالون للمال الحرام.

❁ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿سَمْعُونَ﴾: السَّمْعُ: إدراك الصوت، يُقال: سَمِعَ فلانٌ لفلانٍ حَدِيثَهُ سَمْعًا، وَسَمَاعًا، ويأتي بمعنى الطاعة، فيُقال: سَمِعَ الأمر: إذا أطاعه، وأصله في الإنسان: إدراك الصوت بالأذن، والسَّمْعُ في المخلوق: قُوَّةُ في الأذن بها تُدْرِكُ الأصوات، والسَّمْعُ: اسم ما استلذت الأذن من صوت حسن، ومن معانيه أيضاً: الإجابة والفهم والغناء، وما سَمِعَتْ به فشاع، وتكلم به⁽²⁾.

(2) ﴿لِلْكَذِبِ﴾: الكذب: الإخبار بخلاف الواقع، يُقال: كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا، أي: أخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه في الواقع، فهو كاذبٌ وكذوبٌ وكذابٌ، وضده: الصدق، ويُطلق صفةً للخبر الذي هو بخلاف الواقع، فيُقال: كلامك كذبٌ، أي: خلاف الواقع،

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2191.

(2) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللغة، والزبيدي، تاج العروس: (سمع).

وضدّه: الحقيقة، ويستعملُ بمعنى الرّيف والخداع، تقول: جَوهرٌ كاذبٌ، أي: زائفٌ، ومن معانيه أيضًا: الجحود، والافتراء، والخطأ⁽¹⁾.

(3) ﴿أَكَلُونَ﴾: الأكل: معناه التَّنَقُّصُ، وهو طَحْنُ الحَيِّ المادّةِ المَطْعومَةِ مَضْغًا بفمه وبلعُها، ومنه الأكلُ المعروف: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾ [النساء: 3]، والأكل: ما شأنه أن يُؤْكَلَ، ومنه يُقال في احتياز الشيء والانتفاع به، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾ [النساء: 4]، وقوله: ﴿أَكَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ [النساء: 42]⁽²⁾، والأكلة: جمع آكل، ومنه قولهم: هم أكلةُ رأس؛ عبارة عن ناسٍ من قِلَتهم يُشَبِّعُهم رأسٌ، وقد يُعَبَّرُ بالأكل عن الفساد، نحو: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: 5]، ومعنى ﴿أَكَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾: أَخَذُوا لَهُ⁽³⁾.

(4) ﴿لِلْسُّحْتِ﴾: السُّحْتُ - بضمّ السّين وسكون الحاء - الشيءُ المسحوت، أي: المُستأصلُ، يُقال: سَحَتَهُ إِذَا اسْتَأْصَلَهُ وَأَتْلَفَهُ، سُمِّيَ به الحرامُ؛ لأنّه لا يُبارك فيه لصاحبه، فهو مسحوتٌ ومَمْحُوقٌ، أي: مُقَدَّرٌ له ذلك، كقوله: ﴿يَمْحُقُ اللَّهُ أَلْبَنًا﴾ [البقرة: 276]، قال الفرزدق:

وَعَصُ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدِعْ *** مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسَحَّتًا أَوْ مُجَلَّفًا

وَالسُّحْتُ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْمَالِ الْحَرَامِ، كَالرِّبَا، وَالرَّشْوَةِ، وَأَكَلَ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالْمَغْصُوبِ⁽⁴⁾.
(5) ﴿جَاءَ وَكَ﴾: يُقال: جَاءَ يَجِيءُ مَجِيئًا، وَيُقال: جَاءَنِي فَجِئْتُهُ، أي: غالبني بكثرة المجيءِ فغلبتُهُ، والجِئَةُ: مَصْدَرُ جَاءَ⁽⁵⁾، والمجِيءُ كالإتيانِ، لكنَّ المَجِيءَ أَعَمُّ؛ لأنَّ الإتيانَ مجيءٌ بسهولة، والإتيانُ قد يُقالُ باعتبار القصد، وإن لم يكن منه الحصولُ، والمجِيءُ يُقالُ اعتبارًا بالحصول⁽⁶⁾.

(1) الجوهري، الصحاح، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (كذب).

(2) كلٌّ ما في القرآن من التركيب فهو بمعنى الأكل الحقيقي عدا الإيتين الأخيرتين، وعدا [البقرة: 275]، [النساء: 161]، [النساء: 62]، [يوسف: 48]، [التؤن: 34]، [الحجرات: 12]، [الفجر: 19] فالبارز فيها الأكل للجازي: إدخالها في الحوزة والانتفاع بها في أيّ مجال. جبل، للعجم الاشتقاقى للؤصل: (أكل).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والزّاغب، للفردات: (أكل).

(4) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 143، وابن فارس، مقاييس اللغة، والزّاغب، للفردات: (سحت)، والكفوي، الكلّيات، ص: 522، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/201.

(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (جاء).

(6) الزّاغب، للفردات: (جاء).

(6) ﴿فَأَحْكُمُ﴾: الحكمُ: القضاء والفصلُ، تقولُ: حَكَمْتُ بينهما إذا قَضَيْتُ، ويأتي الحكمُ بمعنى: الشَّيْءِ الْحَسَنُ الْمُتَّقَنُ، وَالْجَمْعُ: أَحْكَامٌ، وَالْإِحْكَامُ: الْحُسْنُ وَالْإِتْقَانُ، يُقَالُ: أَحْكَمْتُ صُنْعَ الشَّيْءِ، أَي: أَتَقَنْتَهُ، وَالْحَكِيمُ: الْمُتَّقِنُ لِلْأُمُورِ، وَأَصْلُ الْحَكْمِ: الْمَنْعُ، وَكُلُّ شَيْءٍ مَنَعْتَهُ مِنَ الْفَسَادِ فَقَدْ حَكَمْتَهُ وَأَحْكَمْتَهُ، وَمِنْ مَعَانِي الْحُكْمِ أَيْضًا: الشَّرْعُ، وَالْإِمَامَةُ⁽¹⁾.

(7) ﴿أَعْرِضْ﴾: الإِعْرَاضُ: الصَّدُّ وَالتَّوَلَّى وَالرَّفْضُ، تقولُ: أَعْرِضْ عَنْهُ، أَي: صَدَّ وَتَوَلَّى عَنْهُ، وَالْمُعْرِضُ: الْمُتَوَلَّى، وَعَلَيْهِ مَعْنَى الْآيَةِ، وَسُمِّيَ الرَّفْضُ إِعْرَاضًا؛ لِأَنَّ الرَّافِضَ أَظْهَرَ خِلَافَ الشَّيْءِ، أَوْ لِأَنَّهُ كَالْوَاقِفِ عَرَضًا فِي وَجْهِ الشَّيْءِ، وَمِنْ مَعَانِي الإِعْرَاضِ: تَرْكُ الْعَمَلِ، وَالْإِمْتِنَاعُ، وَالرَّفْضُ، وَالْإِهْمَالُ⁽²⁾.

(8) ﴿بَضْرُوكُ﴾: الضَّرَرُ: الْمَكْرُوهُ وَالْأَذَى، وَضَرَّ فُلَانًا ضَرًّا وَضَرَرًا؛ إِذَا أَلْحَقَ بِهِ مَكْرُوهًا أَوْ أَذَى، وَيُطْلَقُ الضَّرَرُ عَلَى سُوءِ الْحَالِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ فَقْرٍ وَنَحْوِهِ، وَأَصْلُ الضَّرَرِ: النُّقْصَانُ يَدْخُلُ فِي الشَّيْءِ، يُقَالُ: دَخَلَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي مَالِهِ، وَضُدَّ الضَّرَرُ: النَّفْعُ وَالسَّعَةُ، وَمِنْ مَعَانِي الضَّرَرِ أَيْضًا: الضِّيقُ، وَالْحَرْجُ، وَالْهَزَالُ، وَالنُّقْصَانُ⁽³⁾.

(9) ﴿بِالْقِسْطِ﴾: الْقِسْطُ: بِكَسْرِ الْقَافِ: الْعَدْلُ، وَالْقِسْطَاسُ: الْمِيزَانُ؛ لِأَنَّ بِهِ يُعْرَفُ الْعَدْلُ، يُقَالُ: أَقْسَطَ الرَّجُلُ يُقْسِطُ فَهُوَ مُقْسِطٌ، أَي: عَدْلٌ، وَأَمَّا الْقِسْطُ - بفتح القاف - فَهُوَ: الْجَوْرُ وَالظُّلْمُ، وَقَسَطَ: إِذَا جَارَ وَظَلَمَ، فَهُوَ قَاسِطٌ.

وَيَأْتِي الْقِسْطُ بِمَعْنَى: الْحِصَّةِ وَالنَّصِيبِ، وَجَمَعَهُ: أَقْسَاطٌ، تقولُ: تَقَسَّطُوا الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ، أَي: تَقَاسَمُوهُ⁽⁴⁾.

(10) ﴿يُحِبُّ﴾: الْمَحَبَّةُ: الْمَيْلُ إِلَى الشَّيْءِ السَّارِّ، وَهِيَ اسْمٌ لِلْحُبِّ، وَالْحُبُّ: الْوُدَادُ، وَنَقِيضُهُ: الْبُغْضُ، يُقَالُ: تَحَبَّبَ إِلَيْهِ، أَي: تَوَدَّدَ إِلَيْهِ⁽⁵⁾.

(1) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب: (حكم).

(2) ابن فارس، مقاييس اللغة، وابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (عرض).

(3) ابن فارس، مقاييس اللغة، والجوهرية، الصحاح، وابن منظور، لسان العرب، والزبيدي، تاج العروس: (ضرر).

(4) الجوهرية، الصحاح، وابن منظور، لسان العرب: (قسط)، والكفوي، الكليات، ص: 733.

(5) ابن سيده، للحكم، والراغب، للفردات، والزبيدي، تاج العروس: (حب).

❖ الْمَعْنَى الْإِجْمَالِي:

في هذه الآية يصف الله تعالى المنافقين وبعض اليهود بأنهم سمّاعون للباطل يبحثون عنه، ويأكلون المال الحرام بكلّ صوره وألوانه، ثمّ يخبر رسوله ﷺ بأنهم إذا جاؤوا إليه يطلبون حكمه فهو بالخيار في أن يحكم بينهم أو أن يعرض عن الحكم له، وطمأنه ربّه بأنهم لن يضرّوه شيئاً إن أعرّض عن الحكم بينهم، ثمّ قال له: إن حكمت فاحكم بينهم بالعدل؛ لأنّ الله يحبّ المتّصفين به في حكمهم بين النّاس في كلّ أحوالهم وأحكامهم.

❖ الإيضاح اللّغويّ والبلاغيّ:

سرّ التعبير بصيغة المبالغة في قوله تعالى: ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ﴾:

تشير هذه الصّيغة إلى كثرة إصغائهم إلى الكذب الصّادر من أبحارهم ورؤسائهم؛ فيحفلّون به، ويقبلونه منهم.

سرّ فصل هذه الآية عمّا قبلها:

فُصلت هذه الآية عمّا قبلها لشدّة الاتّصال بينهما؛ لأنّ الآية الثّانية جاءت بذكر بقيّة أوصاف الذين يسارعون في الكفر.

دلالة وصف اليهود بكثرة سماع الكذب:

النّاظر في القرآن الكريم يجد أنّ مادّة (سمع) جاء منها الفعل الماضي (سمع)، والمضارع (يسمع)، وصيغة المبالغة (سميع)، وجاء منها أيضاً (مُسمع)، إلى غير ذلك من مشتقّات الكلمة، إلّا هذا الوصف (سمّاعون)، فقد جاء في القرآن في سياق الحديث عن المنافقين واليهود، وهذا يدلّ على أنّهم أخذوا هذا الأمر صنعة ومهنة؛ فكأنّهم يبحثون عن الأخبار الكاذبة بكلّ وسائل البحث، سواء أكانت طبيعيّة بمجرد السّماع أم صناعيّة بآلات التّنصّت والاستماع، وكلّها وردت في سياق الذّم.

كثرة السّماع
للكذب تستلزم
كثرة القول:

انفراد اليهود
بهذا الوصف
﴿سَمْعُونَ
لِلْكَذِبِ﴾:

ومما يدل على ذمهم في هذه الصفة أن الله ﷻ وصف نفسه بأنه (سميع) فقط، ولم يرد وصف (سماع)؛ لكون هذا الوصف صار صفة ذم في الاستعمال القرآني.

إحياءات لفظ ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ﴾:

هذا اللفظ بهذه الصيغة يشير إلى أن السماع للكذب صار طبيعة، وخصلة لا تنفك عنهم؛ فهم يطربون لسماع الكذب والباطل كما يطرب بعض الناس لسماع الصوت الحسن؛ فيجدون لذة في سماع الكذب، بخلاف سماعهم للحق؛ فإن نفوسهم وقلوبهم تضيق عند سماعه.

سر التعبير بقوله: ﴿سَمْعُونَ﴾، ولم يقل: (سامعون):

عبر بقوله ﴿سَمْعُونَ﴾ دون (سامعون)؛ لأن فعل السمع يُراد به أربعة معانٍ: أحدها: سمع إدراك، ومُتعلِّقه الأصوات، والثاني: سمع فهم وعقل، ومُتعلِّقه المعاني، والثالث: سمع إجابة، وإعطاء ما سُئل، والرابع: سمع قبول وانقياد⁽¹⁾، وهم في كل أنواع السماعات يستقبلونها سماع كذب، ولذلك يقال: السَّمْعُ: الكثيرُ السَّمْع، أي: كثير الاستماع لما يُقال له، والسمعُ مُستعملٌ في حقيقته، أي: أنهم يُصغون إلى الكلام الكذب، وهم يَعْلَمُونَهُ كَذِبًا، أي: أنهم يحفلون بذلك، ويتطلبونه فيكثر سماعهم إيَّاه، وفي هذا كناية عن تفشي الكذب في جماعتهم بين سامع ومُخَلِّق؛ لأن كثرة السمع تستلزم كثرة القول⁽²⁾.

ولم يقل الله تعالى عنهم: (سامعون)، بل قال: ﴿سَمْعُونَ﴾، أي: جعلوا صناعتهم أن يتسمّعوا، والقول مقصود به من جعل السماع

(1) ابن القيم، بدائع الفوائد: 2/507.

(2) أبو حنن، البحر الحيط: 4/261، وأبو السعد، إرشاد العقل السليم: 3/37 - 39، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 6/199.

استمراء سماع
الباطل من
القول صفة
ثابتة في اليهود:

صنعة له، ولا يجعل الإنسان السَّماعَ صنعةً له إلا إذا كان عيناً لغيره، ومن كان كذلك؛ فإنه يتلصص على أمانة المجالس، ولكل مجلس أمانة، فإذا ما حضر الإنسان مجلساً فليس له أن ينقل ما في ذلك المجلس إلى غيره، إلا أن يكون ذلك هو صناعته، وتلك هي مهمته⁽¹⁾.

دلالة التّرديد⁽²⁾ في قوله تعالى: ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ في الآيتين:

تكرّر قوله تعالى: ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ (المائدة: 41 - 42)؛ تأكيداً لما قبله، وتمهيداً لما بعده، لِيُرْتَبَ عليه قوله: ﴿أَكَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾، وتقريراً للمعنى، ولإفادة اهتمام المتكلم به⁽³⁾.

التنفير من
السَّماع للكذب

ودلّ التّكرار في المستوى السّطحيّ للتّرديد ﴿سَمْعُونَ﴾/ ﴿سَمْعُونَ﴾، وهما متوافقان في المستوى السّطحيّ والعميق؛ فالسَّماع اسمٌ مُشتقٌّ من الفعل (سَمِعَ)، جاء على صيغة المبالغة للدلالة على كثرة الاستماع، غير أنّ ما تعلّق بكلّ منهما من دوالٍ أخرى ورد مختلفاً في المستوى السّطحي، والمستوى العميق المعجمي.

فالدّالّان في آيتي المائدة: [41 - 42]، وهما (الكذب) و(القوم) وردا مُتخالفين في المستويين المذكورين، ولكنّ تعلّقهما بالدّالّين ﴿سَمْعُونَ﴾ حقّق توافُقاً في بنية العمق السّياقيّ، فالكذب مصدره القوم الموصوفون بذلك، والمراد بهم في الآية [41] المفترّون من أخبار اليهود الذين يحرفون الكلام عن مواضعه، أمّا الموصوفون بشدّة الاستماع إليهم، فهم المنافقون من اليهود الرّاضون لما يفتريه

(1) الشّعراويّ، تفسير الشّعراويّ: 5/3149.

(2) التّرديد: تفعيلٌ من قولهم: زدّ الثّوب من جانب إلى جانب، وردد الحديث ترديداً، أي: كرّره، ومعناه في مصطلح علماء البيان: أن تُعلّق اللفظة بمعنى من المعاني، ثمّ تردّها بعينها، وتعلّقها بمعنى آخر، وعند هذا يحسن رصفه، ويعجب تأليفه هذا كقول أبي نواس:

صفراء لا تنزل الأحرار ساحتها *** لو مسّها حجرٌ مسّته سراء

فأضاف للسّ الأوّل إلى الحجر في الأوّل، ثمّ أضاف للسّ الثاني إلى الشّراء في الثّاني، ليكون الكلام مُتناسِلاً مُفيداً لفائدة جديدة. ينظر: يحيى بن حمزة، الطراز: 3/47، والسبكيّ، عروس الأفراح: 2/313.

(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 6/201.

الأخبار ويفتعلونه من الكذب على الله تعالى، والمعنى: أَنَّهُمْ يَسْمَعُونَ الكذب من مصدره، فكأنَّ النَّاتِجَ الدَّلَالِيَّ لهذه البنية في النَّصِّ هو أَنَّ السَّمَاعِينَ للكذب هُمُ السَّمَاعُونَ للكذَّابِينَ مِنَ الْقَوْمِ الْآخَرِينَ، وهنا يتحقَّقُ التَّوَافُقُ في بنية العمق السِّيَاقِيَّ، ولا يغيب هنا عنصر الإيقاع المُتَوَلَّد من تَكَرُّر دالِّ التَّرْدِيدِ ﴿سَمَّعُونَ﴾ الذي يعمل على المحافظة على استمرار معنى السَّماع ومُتعلِّقه؛ ليتحقَّقَ تعزيز ذلك المعنى في النَّفْسِ، فتزداد منه نفورًا.

ويمكن أن نَلْمَسَ معنًى نفسيًّا من التَّرْدِيدِ المذكور، وهو تسليية الرَّسُولِ ﷺ وتجليه حُزْنَهُ على أساس أَنَّ الموصوفين بذلك الوصف السَّلْبِيَّ سيكونون غير قادرين على إِيذائِهِ أو تَبْيِئْسِهِ من مواصلة دعوته؛ لأنَّ الله تعالى لا محالة ناصره⁽¹⁾.

وذهب السَّمِينُ الحَلْبِيَّ إلى جواز أن يكون تَكَرُّر ﴿سَمَّعُونَ﴾ لِلْكَذِبِ﴾ للتَّوكِيدِ إن كان من وَصَفِ المنافقين، وغير مُكْرَّرٍ إن كان من وَصَفِ بني إسرائيل، ورفعهُ على أَنَّهُ خَيْرٌ لِمُتَبَدِّئٍ مُضْمِرٍ، أي: هم سَمَّاعُونَ، وكذلك أَكَّالُونَ⁽²⁾.

دلالة تعدُّد معاني اللَّام في قوله تعالى: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: 41، و42]

ينفي التَّكرار:

(اللَّام) في الآية الأولى أَفَادَتِ التَّعْلِيلَ، وقد كان أبو حاتم يقول: اللَّامُ في الكذب لام (كي)، أي: يسمعون لكي يكذبوا عليك⁽³⁾، وفي هذه الآية عُدِّي بِاللَّامِ على سبيل التَّقْوِيَةِ للعامل، وبذلك ينتفي التَّكرار؛ إذِ المعنى هناك: يسمعون كلامَ الرَّسُولِ والمؤمنين لأجل أن يَجِدُوا مجالًا للكذب، يُفَرِّقُونَ النَّاسَ به من الإسلام.

(1) الخفاجي، الترديد - دراسة بلاغية في تقنيات الأسلوب القرآني، ص: 81.

(2) السَّمِين، الدَّرِّ للصون: 4/269.

(3) التَّعْلِيلِي، الكشف والبيان: 4/66، والواحدِّي، التفسير البسيط: 7/377.

شأن الأُمَم
الدَّليَّة للمهينة:
لَوُذَّهَا بالكذب
في كلِّ أُمُورِهَا

والمعنى هنا أَنَّهُمْ يَسْمَعُ بَعْضُهُمُ الْكَذِبَ مِنْ بَعْضِ سَمَاعٍ قَبُولٍ، فيكذب بعضهم على بعض، كما يكذبون على غيرهم، ويقبل بعضهم الكذب من بعض، فَأَمْرُهُمْ كُلُّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَذِبِ الَّذِي هُوَ شَرُّ الرِّذَائِلِ وَأَضْرُّ الْمَفَاسِدِ، وهكذا شأن الأُمَمِ الذَّلِيلَةِ المِهْنَةِ، تلوذ بالكذب في كلِّ أمرٍ، وترى أَنَّهُا تَدْرَأُ بِهِ عَنْ نَفْسِهَا مَا تَتَوَقَّعُ مِنْ ضَرٍّ⁽¹⁾.

ولعلَّ كونها للتَّعْدِيَةِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَصِفَ لَهُمْ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْلِيلٍ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى فُسَادِ قُلُوبِهِمْ مِنْ دَاخِلِهَا، وَلَيْسَ مِنْ أَمْرِ خَارِجِيٍّ.

دلالة حذف الموصوف والاكْتِفَاءُ بِالصِّفَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾:

حُذِفَ الْمَوْصُوفُ، وَبَقِيَتِ الصِّفَةُ؛ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شَيْعِ الْكَذِبِ فِي كُلِّ أَقْوَالِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ؛ فَلَا يَعْرِفُونَ إِلَّا الْكَذِبَ، بِخِلَافِ مَا لَوْ ذُكِرَ الْمَوْصُوفُ (الْقَوْلُ)؛ فَرَبِّمَا تُوْهِمُ وَجُودَ قَوْلِ صَدِّقٍ، وَلَكِنَّ الْقُرْآنَ نَفَى عَنْهُمْ ذَلِكَ، وَجَعَلَ كُلَّ مَا يَسْمَعُونَهُ وَيَتَسَمَّعُونَهُ كَذِبًا.

شيوع الكذب
في أقوال اليهود
وأخبارهم

دلالة التَّعْبِيرِ بِصِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ (أَكَالُونَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَكَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾:

عَبَّرَ بِصِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ؛ لِأَنَّهَا بَيَّانٌ لَصِفَةِ مِنْ صِفَاتِ الْيَهُودِ، تَحَوَّلَتْ إِلَى طَبْعٍ مِنْ طَبَاعِهِمْ، وَيَكُونُ مَعْنَى ﴿أَكَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ أَنَّهُمْ أَخَذُوا لَهُ، لِأَنَّ الْأَكْلَ اسْتِعَارَةٌ لِتَمَامِ الْإِنْتِفَاعِ⁽²⁾. وَأَكَالٌ صِيغَةٌ لِلْمُبَالَغَةِ؛ وَتَكُونُ إِذَا فِي الْحَدَثِ، وَإِذَا فِي تَكَرُّرِ أَنْوَاعِ الْحَدَثِ، فَيُقَالُ: فُلَانٌ أَكَلَ، وَفُلَانٌ أَكُولٌ، وَهُوَ الْإِنْسَانُ الَّذِي يَأْكُلُ بَشَرَاهُ أَوْ يَأْكُلُ كَثِيرًا⁽³⁾.

شِدَّةُ وَلُغُو
اليهود في المال
الحرام

دلالة ذكر هذا الوصف ﴿أَكَلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾ بعد وصفهم بتحريف

الكلم من بعد مَوَاضِعِهِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ:

لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْآيَةُ يَسْبِقُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ

مَوَاضِعِهِ^ط﴾ [المائدة: 41]، وَكَانَ عُلَمَاءُ أَهْلِ الْكِتَابِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِيَشْتَهَرُوا

(1) أَبُو حَيَّانٍ، الْبَحْرُ لِلْحَيْطِ: 4/261، وَرِضَا، تَفْسِيرُ النَّارِ: 6/324.

(2) ابْنُ عَاشُورٍ، التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 6/201.

(3) الشَّعْرَاوِيُّ، تَفْسِيرُ الشَّعْرَاوِيِّ: 3147/5 - 3148.

بين قومهم، وليأخذوا أموالهم رُشًا مقابل عدم إقامة حدود الله عليهم، وكان ذلك محظورًا يلزمهم العار عند الله تعالى، أي: سحتًا، وأريد بيان صفاتهم وتعداد قبائحهم بعد ذلك؛ ناسب ذكر قوله تعالى: ﴿أَكْلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾⁽¹⁾.

العدول عن التعبير باسم الفاعل (سامع للكذب)، (أكل للسهة) إلى التعبير بصيغة المبالغة ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكْلُونَ لِلْسُّحْتِ﴾:

عبر بذلك؛ لأنهم اعتادوا سماع الكذب، واعتادوا أكل السحت، فالواحد منهم أخذ حرامًا من أول الأمر، وعندما صار أكالًا وسَمَّاعًا للكذب في آنٍ واحدٍ اختلَّت ذرَّات تكوينه، ولم يعد في أعماقه نورٌ ليرفض الكذب، بل أقبل عليه، ويغريه الكذب ثانية بأن يأكل السحت، والأمر دائرٌ بين سماع كذبٍ وأكل سحتٍ⁽²⁾.

سرّ التعبير
بالجمع في
﴿سَمَّعُونَ
لِلْكَذِبِ﴾
و﴿أَكْلُونَ
لِلْسُّحْتِ﴾:

عبر بالجمع لأنهم لما مروا على سماع الكذب واستمرؤوه؛ أضاف إلى ذلك وصفاً آخر من هذا الباب، وهو أنهم يستمرئون المال الخبيث، الذي ينبت من سماع الكذب. وأيضاً فقد جمع بينهم؛ لأنّ أذانهم لما استمرأت باطل القول وزوره؛ أدّى ذلك إلى أنّ أفواههم استمرأت أكل أموال الناس بالباطل.

اختيار التعبير بـ(السهة) عن المال الحرام:

اختار القرآن وصف (السهة)؛ لأنّه يمحو البركة، ويزيلها من كلّ شيء؛ ذلك لأنّ أصل السحت كلب الجوع. يقال: فلان مسحوت المعدة، إذا كان أكلًا، لا يلقى إلا جائعًا مع كثرة أكله؛ وذلك بسبب نزاع البركة.

ولأنّه يُطلق على كلّ كسبٍ يكون بطريق آثم، ومن ذلك: الرشوة، والربا، ومهر البغي، إلى غير ذلك.

(1) عبد العظيم، موسوعة الفروق اللغوية، ص: 495.

(2) الشعراوي، تفسير الشعراوي: 5/3150.

وعلى هذا سُمِّيَ الكسب الخسيس والحرام سُحْتًا؛ لأنه يستأصل المروءة، كما أنَّ الرِّشوة تستأصل الثَّروة.

واليهود قد اشتهروا بأكل السَّحت، وذلك في تعاملاتهم من أخذ الرِّشوة في الفتاوى الباطلة، وفي الحكم دون نظرٍ إلى مصدره، والسَّبب في ذلك أنَّ المُرْتشي أصابه مِنَ الشَّرِّ ما دعاه إلى أخذ هذا المال كالمسحوت في معدته؛ فيلغى جائعًا، ولا تجده شعبان.

دلالة الإتيان بـ (الفاء) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾:

الفاء هنا فاء الفصيحة؛ لأنها أفصحت عن جواب شرطٍ مُقَدَّرٍ تقديره: إذا عَرَفْتَ حالهم الخبيثة، وأردت بيان حُكم ما إذا تحاكموا إليك؛ أقول لك: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾⁽¹⁾.

اختيار التعبير بـ (إن) دون (إذا) في قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾:

جاء التعبير بـ (إن) الدَّالَّة على الشَّكِّ، ولم يكن التعبير بـ (إذا) الدَّالَّة على التَّحْقِيقِ، مع أنَّهم جاؤوا إليه حقًّا؛ لأنَّ الشَّكَّ كَانَ بالنَّسبة لحالهم، فهم كانوا مُتَرَدِّدِينَ فِي التَّحَاكُمِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وهم بعد الحُكْم لم ينفذوا، فعالهم حال شكٍّ ابتداءً وحال شكٍّ انتهاءً، وعدمُ إدعانٍ في الحالين؛ لأنَّ في قلوبهم مرضًا، كما قال تعالى في أشباههم: ﴿أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ أَرْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولَهُ﴾ [النور: 50]⁽²⁾.

وثمة وجهٌ آخرٌ وهو أنَّ تحاكمهم ليس عن إيمانٍ واقتناعٍ، وقد تحاكموا إليه بالفعل لا طلبًا للحقِّ والعدل، ولكن رجاء التَّخْفِيفِ عَمَّنْ أَرَادُوا التَّخْفِيفَ عَنْهُ.

دلالة التعبير بـ (المجيء) دون (الإتيان) في قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾:

عَبَّرَ بـ (المجيء) لأنَّه يحمل صعوبة في الإتيان، واليهود ما جاؤوا طوعًا ولا حبًّا، بل أُلْجِئَتْهُمْ الضَّرُورَةُ إِلَى الْمَجِيءِ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ؛ للبحث عن مخرجٍ ممَّا وَقَعُوا فِيهِ فِي أَمْرِ الزَّنا وحكم الرَّجْمِ لِلْمُحْصَن.

دلالة الخطاب في قوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾:

جاءتِ (الكاف) وهي للخطاب؛ لتدلُّ على حضوره ﷺ، وعلوُّ

تشریف النبي ﷺ

(1) الهرَبِيُّ، حقائق الرُّوح والزَّيْجَان: 7/293.

(2) أَبُو زَهْرَةَ، زَهْرَةُ التَّفَاسِيرِ: 4/2193 - 2194.

شرفه في أمر التّحكيم، فأصبح هو الحاكم لهم، وهذا ينبئ عن اعترافهم الضّمنيّ بنبوّته ﷺ.

دلالة مجيء اليهود إلى النّبي ﷺ:

ترك اليهود
العدل فيما
بينهم:

يدلّ المجيء على أنّ اليهود ما كانوا يعدلون فيما بينهم، ولا تتكافأ دماؤهم في نظرهم؛ فكانت قريظة إذا قتلت قتيلًا من بني النّضير ثبتت الدّية كاملة في حال وجوبها، وإذا قتل بنو النّضير من قريظة كانت نصف الدّية؛ لشرف في الأولى، ونقص في الأخرى، وحدت قتل بينهم في عهد النّبي ﷺ فتحاكموا إليه؛ فحكم بالتسوية؛ لأنّ ذلك هو العدل.

دلالة التعبير بـ «أَوْ» في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾:

النّبي ﷺ مخير
في الحكم بين
اليهود وعدمه

جاء التعبير القرآنيّ بهذا الأسلوب؛ لإثبات التّخيير للرّسول ﷺ في إقامة الحكم بينهم أو الأعراض عنهم، ويؤكد هذا دلالة (أو) التي تفيد التّخيير؛ وهو تخيير مصلحة، لا تخيير تشه⁽¹⁾. والقاعدة: أنّ العبد إذا خيّر بين شيئين فأكثر، فإن كان التّخيير لمصلحته؛ فهو تخيير تشه، وإن كان لمصلحة غيره؛ فهو تخيير اجتهاد في مصلحة غيره⁽²⁾.

أقوال العلماء في التّوفيق بين هذا التّخيير وبين قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾:

ذهب بعض أهل العلم إلى أنّ هذا التّخيير منسوخ بقوله تعالى في هذا السّياق: ﴿وَأَنْ أَحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: 49]، وذهب جماعة إلى عدم النّسخ، ومن هؤلاء محمّد رشيد رضا، ومال إلى أنّه لا يصحّ أن تنزل آيات في سياق واحد - كما هو الظاهر في هذه الآيات - فيكون بعضها ناسخًا لبعض، وإنّما تلك الآية أمر للنّبي ﷺ

(1) ابن عثيمين، تفسير ابن عثيمين - سورة المائدة: 1/413.

(2) السّبت، مختصر في قواعد التّفسير، ص: 31.

بأن يحكم بينهم بما أنزل الله من القسط، ورَجَّح أن يكون التَّخْيِيرُ هو في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّكَ شَيْئًا﴾⁽¹⁾.

فقد خيّر الله تعالى نبيّه ﷺ في أن يحكم بينهم أو يعرض عنهم، والغرض من ذلك أن يتعرّف أمرهم؛ فإن كانوا يريدون الحقّ، ويطلبونه، ويدعون له؛ استجاب للأمر وحكم، وإن كان يعلم أنّهم جاؤوا مُعْرِضِينَ، في قلوبهم مرض، لا ينفذون إلّا ما يتفق مع أهوائهم، وليسوا خاضعين لسلطانته، يُنفذُ فيهم الحقّ الذي يراه.

التعبير بالمُضْمَر (بينهم) دون التعبير بالظّاهر (اليهود):

جاء التعبير بالمُضْمَر؛ ليدلّ على فتح باب الحكم في غير المسلمين، هل يدخل المُعَاهَد أو الذّمّي، أو هي مقصورة على هذه الواقعة؟ فالتعبير بالضمير جعل الفقهاء يقرّرون أنّ الذمّيين في المعاملات الماليّة، والزّواجر الاجتماعيّة، خاضعون للأحكام الشرعيّة؛ أمّا من يقيم في غير ديار أهل الإسلام، ويكون بينهم وبين المسلمين جوار وميثاقٌ بعدم الاعتداء، كما كان الشّأن في يهود المدينة أوّل أمرهم؛ فالأمر فيهم على التّخيير⁽²⁾.

سرّ تقديم حال الإعراض:

تقديم حال الإعراض؛ يُرادُ به المُسَارَعَة إلى بيان أنّه لا ضَرَر فيه، حيث كان مظنّة الضّرر، لما أنّهم كانوا لا يتحاكمون إليه إلّا لطلب الأيسر والأهون عليهم، فإذا أَعْرَضَ عَنْهُمْ، وأبى الحكومة بينهم؛ شقّ ذلك عليهم، فتشّتدّ عداوتهم ومضارتهم له، فأمنه الله تعالى بقوله: ﴿فَلَنْ يَضُرُّكَ شَيْئًا﴾ من الضّرر⁽³⁾.

دلالة التعبير بـ ﴿فَلَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّكَ شَيْئًا﴾:

جاء التعبير بـ ﴿فَلَنْ﴾ النّافية التي تفيد - بمعونة السّياق - تأييد نفي وقوع الضّرر على الرّسول ﷺ، وجاء ذلك النّفي مُؤكِّدًا بـ (لن)؛ لبيان أنّهم لا طاقة عندهم في أن يضرّوه، وكان نفي الضّرر في هذا المقام له مغزاه؛ لأنّ احتكامهم إليه ﷺ فيه نوع من المُسَالمة والإذعان في الظّاهر لما جاء به النّبيُّ ﷺ، وهو إعلان للتّصديق، فإذا أَعْرَضَ فقد يكون

(1) رضا، تفسير النار: 6/325، والشّعراوي، تفسير الشعراوي: 5/3151.

(2) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2194.

(3) طنطاوي، التفسير الوسيط: 4/159.

حَفِظَ اللهُ تَعَالَى
نَبِيَّهٖ ﷺ مِنْ
ضَرَرِ الْيَهُودِ
وغيرهم

نَمَّةُ احْتِمَالِ الضَّرَرِ الَّذِي يَنَالُ الدَّعْوَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، وَشِدَّةُ لِحَاجَتِهِمْ فِي الْبَاطِلِ، فَتَفَى اللَّهُ ﷻ ذَلِكَ الضَّرَرُ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَاضَ يَكُونُ حَيْثُ يَدْرِكُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَا مَجَالَ لَأَنْ يَنْفَذُوا مَا يَحْكُمُ بِهِ، وَأَنَّهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَطَّوْعُوا أَحْكَامَهُ لِأَهْوَائِهِمْ، أَوْ يَتَأَوَّلُوهَا بِغَيْرِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا، فَيَكُونُ أَكْرَمَ لِلدَّعْوَةِ، وَأَكْرَمَ لِمَقَامِهِ ﷻ أَنْ يَذَرَهُمْ فِي غِيَّهِمْ يَعْمَهُونَ، وَاللَّهُ ﷻ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِمْ⁽¹⁾.

دلالة اختصاص التعبير بـ ﴿وَإِنْ﴾ مرَّاتٍ متعدِّدةً في هذه الآية:

أتى التعبير بـ ﴿وَإِنْ﴾ أكثر من مرَّةٍ في هذه الآية؛ لتبيِّن حرص النَّبِيِّ ﷺ على عدم الحكم بين اليهود؛ لكذبهم وخداعهم، ومثل هؤلاء يزهد في معاشرتهم ومجالستهم، فضلاً عن التَّحْكِيمِ بينهم؛ لذلك جاء التعبير بـ ﴿وَإِنْ﴾ للإشارة إلى أَنَّهُ ﷻ ليس حريصاً على الحكم بينهم بل هو زاهدٌ فيه؛ لأنَّهم ليسوا طُلابَ حَقٍّ وَإِنصَافٍ، بل هم يُرِيدُونَ الحكم كما يَهُوُّونَ وَيَشْتَهُونَ، والدَّليل على ذلك أَنَّ التَّوْرَةَ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤْمِّلِينَ أَنْ يَقْضِيَ بَيْنَهُمْ بِغَيْرِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ، فَيُشِيعُوا ذَلِكَ بَيْنَ النَّاسِ، وَيُعْلِنُوا عَدَمَ صِدْقِهِ فِي نُبُوءَتِهِ، فَلَمَّا حَكَمَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ؛ خَابَ أَمْلُهُمْ، وَانْقَلَبُوا صَاغِرِينَ⁽²⁾.

دلالة التعبير بالإِعْرَاضِ في هذه الآية:

عُبرَ بالإِعْرَاضِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي الْأَصْلِ بِالْوَجْهِ، وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى التَّحْقِيرِ مِنْ شَأْنِهِمْ وَالتَّهْوِينِ مِنْ مَكَانَتِهِمْ، وَلَوْ كَانُوا رُؤَسَاءَ الْقَوْمِ أَوْ مِنْ وَجْهَاتِهِمْ وَأَشْرَافِهِمْ، طَالَمَا أَنَّهُمْ يَعْطِلُونَ حُكْمَ اللَّهِ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا التَّعْبِيرَ قَوْلُهُ: ﴿عَنْهُمْ﴾، وَهُوَ يَحْمِلُ مَعْنَى التَّجَاوُزِ، أَي: تَجَاوَزَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَمَّا مَا طَلَبُوا مِنَ الْبَاطِلِ وَتَحْرِيفِ الْحَقِّ.

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2195.

(2) طنطاوي، التفسير الوسيط: 4/159.

دلالة الأمر في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾:

دلّ الأمر على كمال اتّصافه بالعدل في الحكم، والمعنى: إن أردت أيّها الرّسول الكريم الحكم بالقسط فاحكم كما تحكم بين المسلمين، والقسط: هو المبين في قوله: ﴿وَإِنْ أَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [البقرة: 49]، وهو ﷺ لا يحكم إلا بالقسط، فهو أمرٌ معناه الخبر، أي: فحكمك لا يقع إلا بالعدل، لأنك معصومٌ من اتباع الهوى⁽¹⁾، وفي الجملة مجازٌ مرسل بإطلاق الفعل، والمراد: إرادته، أي: وإن أردت الحكم؛ فاحكم.

سرّ التعبير بلفظ ﴿بِالْقِسْطِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾:

أوثر التعبير بلفظ القسط؛ لأنه النّصيب بالعدل الذي لا وكس فيه ولا شطط، وتوصف به الأعمال الطيّبة، فقد قال تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ بِالْقِسْطِ﴾ [يونس: 4]، وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ [الرحمن: 9]، ومنه سُمّي المكيال قسطاً، والميزان قسطاً؛ لأنه يُصوّر لك العدل في الوزن حتّى تراه ظاهراً، وقد يكون من العدل ما يخفى؛ ولهذا قالوا: إنّ القسط هو النّصيب الذي بيّنت وجوهه⁽²⁾، وقد ناسب هذا اللفظ المعنى الدقيق للعدالة المتحقّقة في شخصيّة النّبي ﷺ.

**وجوب الحكم
بين الناس
بالعدل:**

ومعنى الآية: إن اخترت أن تحكم بينهم؛ رجاء أن ينفذوا الحكم، ويذعنوا له، فلا تتبع أهواءهم، واحكم بالعدل والقسطاس المستقيم، وذلك العدل بين الله تعالى حكمه، وشرع لزومه في كتبه المقدّسة؛ فإذا كان هناك زناً؛ فالقسط أن يحكم بالحدّ، لا فرق بين شريف ووضيع، وقادر وغير قادر، بل الجميع أمام الحقّ على

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/265.

(2) العسكري، الفروق اللّغويّة، ص: 428.

سواء، فالقسط هو إعطاء كل ذي حق حقه، وتنفيذ حدود الله تعالى بالمساواة، فلا يُعفى منها شريف دون وضيع، فإن في هذا هلاك الأمم، وذل الشعوب⁽¹⁾.

سر التعبير بالفعل ﴿يُحِبُّ﴾ في ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾:

إقامة العدل
سبب لمحبة الله
تعالى

جاء التعبير بالفعل ﴿يُحِبُّ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾؛ للإشارة إلى تزكية العدل، وتأكيد إقامته؛ لذلك أكد ختام الآية بالجملة الاسمية، وبـ ﴿إِنَّ﴾ المؤكدة، وبتصدير الكلام بالاسم الأحسن (الله)؛ وذلك لبيان أن محبة الله تعالى لا تكون إلا للعادلين المقسطين الذين لا يجورون ولا يظلمون⁽²⁾.

دلالة ختم الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾:

دل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ على محبة الله تعالى للعادلين المقسطين في أحكامهم، وفي هذا ترغيب ودعوة للحكام والقضاة أن يحرصوا على إقامة القسط في الأحكام، حتى تحفظ الحقوق، وتستقر الأوضاع، وتسعد البشرية.

دلالة التعبير بالمقسطين دون القاسطين:

عبر بالمقسطين؛ لأنه من أقسط الرباعي، ومعناه: العدل، واسم الفاعل منه: مقسط بمعنى: العادل، أو العدل، بخلاف قسط الثلاثي، فمعناه: الجور، والظلم، يُقال: قسط الرجل: إذا جاز، وأقسط: إذا عدل، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا

﴿الجن: 15﴾.

وهذا هو المشهور، خلافًا للزجاج في جعلهما سواء⁽³⁾.

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2195.

(2) أبو حيان، البحر المحیط: 4/265، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 4/2195 - 2196، وطنطاوي، التفسير الوسيط: 4/159.

(3) الزجاج، معاني القرآن: 1/388، والذرة، تفسير القرآن الكريم: 3/113.

جمالية الجناس في قوله تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾:

في قوله تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ جناس الاشتقاق، وفيها رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ، حيث وافقت كلمة ﴿الْمُقْسِطِينَ﴾، وهي آخر كلمة في الكلام، آخر كلمة في صدره.

❁ الفروق المعجمية:

الاستماع، والسماع، والإصغاء، والإنصات:

السَّمْع هو إدراك المسموع، والسَّمْع أيضاً اسم الآلة التي يُسَمِع بها، والإصغاء هو طَلَب إدراك المسموع بإمالة السَّمْع إليه، يُقَالُ صَغَا يَصْغُو: إذا مالَ، وأصغى غيره، ويُقال: استمع لما كان بقصد؛ لأنَّه لا يكون إلا بالإصغاء، وهو الميل، وسَمِعَ يكون بقصدٍ، وبدونه⁽¹⁾. والإنصات في اللغة: السَّكُوت لأجل الاستماع.

فالإنصات سكوتٌ مع استماع، ومتى انفكَّ أحدهما عن الآخر لا يُقال له إنصات، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: 204]⁽²⁾.

بخلاف الاستماع: فهو إدراك بحاسة السَّمْع، ولا يشترط فيه السَّكُوت؛ لأنَّ الإنسان قد يستمع وهو يتكلَّم، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ إِذْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾ [الإسراء: 47]؛ فكانوا يستمعون إلى تلاوة النَّبِيِّ ﷺ، وهم يلغون بالأشعار والكلام⁽³⁾.

الكذب والزور:

الكَذِب: هو عدم مطابقة الخبر للواقع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَذِبُونَ﴾ [المنافقون: 1] رداً لقول المنافقين: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: 1]، وتكذيبهم في الشَّهادة لا في المشهود به؛ إذ كَوْنُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ رَسُولاً لِلَّهِ تعالى أمرٌ حقٌّ لا ريبَ فيه، ولكنَّ ادَّعاءهم شهادتهم له بذلك غيرٌ مطابقٍ للواقع؛ فهم لم يشهدوا.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 45 - 248.

(2) الرازي، مفاتيح الغيب: 22/43، والأنصاري، الغرر البهية: 2/28.

(3) الزمخشري، الكشاف: 2/452.

والزُّور: هو الكذب الَّذِي قد سُويَّ وحُسِّن في الظَّاهر؛ لِيُحَسَّب أَنَّهُ صِدْق، وهو من قولك: زَوَّرْتُ الشَّيْءَ: إِذَا سَوَّيْتَهُ وَحَسَّنْتَهُ.

فالزُّور هو: كذبٌ مزخرف الظَّاهر، حسن القول، مهذب الحواشي؛ وذلك لِأَنَّ أصله في اللُّغة: التَّحْسِين، من قولهم زَوَّرْتُ الشَّيْءَ: حَسَّنْتَهُ وَسَوَّيْتَهُ.

وقد جاء في مَوَاضِع من لغة القرآن يُعبَّر بها عن هذه المعاني، من تحسين القبيح، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِمَّنِيسَايِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ [الجادلة: 2]؛ سَمَّى الله قولهم زوراً؛ لِأَنَّهُمْ جعلوا حرمة أزواجهم عليهم كحرمة أُمَّهاتهم؛ فمالوا عن الصَّواب، وجعلوا القبيح حسناً؛ فجعلوا تحريم الحلال (أزواجهم) كرحم الأمومة في الحرمة والتَّحريم.

الأكل، والذُّوق، والطَّعم:

الأكل: تناول المطعم، وعُبر بالأكل عن إنفاق المال؛ لِأَنَّ الأكل أعظم ما يُحتاج فيه إلى المال، والذُّوق: وجود الطَّعم بالفم، وأصله فيما يَقلُّ تناوله دون ما يكثر، فإنَّ ما يكثر منه يُقال له الأكل، والطَّعم: تناول الغداء، ويُسمَّى ما يتناول منه طُعم وطعام⁽¹⁾.

السُّحت والحرام:

السُّحت مبالغة في صفة الحرام؛ ولهذا يُقال: حرامٌ سُحت، ولا يُقال: سُحتٌ حرامٌ. وقال بعض أهل العلم: السُّحت يفيد أَنَّهُ حرامٌ ظاهر، بخلاف الحرام فإنه لا يفيد أَنَّهُ سُحت، ويجوز أن يُقال: إِنَّ السُّحت الحرام الَّذِي يستأصل الطَّاعات، من قولنا: سُحتَه إِذا استأصلته، ويجوز أن يكون السُّحت الحرام الَّذِي لا بركة له، فكأنَّه مُستأصل، ويجوز أن يكون المراد به أَنَّهُ يستأصل صاحبه⁽²⁾.

(أتى) و(جاء):

تتشرك صيغة (جاء) و(أتى) في دلالة القدوم والإقبال، غير أنَّ بينهما فروقاً ذكرها العلماء، ومنهم أبو هلال العسكري؛ حيث فرَّق بين (أتى) و(جاء) بأنَّ قولك (جاء) كلام تامٌّ لا يحتاج إلى صلة، وقولك: أتى فلان يقتضي مجيئه بشيء؛ ولهذا يُقال: جاء فلان

(1) الزَّاعِب، المفردات: (أكل) و(ذوق) و(طعم).

(2) العسكري، الفروق اللُّغويَّة، ص: 181.

نفسه، ولا يُقال: أتى فلان نفسه. والإقبال الإتيان من قبل الوجه، والمجيء إتيان من أي وجه كان⁽¹⁾، ويضاف إلى ذلك أنَّ الإتيان مجيءٌ بسهولة⁽²⁾.

أما المجيء فيأتي لما فيه صعوبة ومشقة، ولعل ذلك يعود إلى لفظ كلٍّ من الفعلين؛ فـ (أتى) أخف من (جاء)، ومما يدلُّنا على ذلك أنَّ (أتى) يؤخذ منها الأزمنة الثلاثة؛ الماضي والمضارع والأمر، وكلُّها وردت في القرآن الكريم بخلاف (جاء) لم تأتِ إلا بصيغة الماضي في القرآن الكريم، ولم يأتِ منها مضارع ولا أمر لثقلها.

وعلى هذا، جاء الفعل (أتى) في الأمور التي يتوصَّل إليها بسهولة، أما (جاء) فترد في مقام المشقة، وثقل الأمر، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: 1]، وقوله: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فُضِيَ بِالْحَقِّ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [٧٨] [غافر: 78].

فالملاحظ: أنه قال في النحل: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: 1]، وفي غافر: ﴿جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ [غافر: 78]؛ لأنَّ المعنى في سورة غافر أشق وأصعب؛ لما فيه من قضاء وخسران، بخلاف موضع النحل، فإنه لم يأتِ إلا بالإتيان المناسب لليسر في قوله: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾⁽³⁾ [النحل: 1].

الحكم والقضاء:

الحكم مشتقٌّ من حَكَمَ يَحْكُمُ، والحكم هو المنع، أما القضاء فمن قَضَى يَقْضِي قضاءً، وهو الحكم والأمر، وعلى هذا فالحكم يقتضي المنع عن الخصومة من قولك: أحكمته إذا منعته، ويجوز أن يُقال: الحكم فصل الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقل والشرع.

أما القضاء فهو تبين الحكم الشرعي، والإلزام به، وفصل الخصومات⁽⁴⁾. وعلى هذا فالقضاء يقتضي فصل الأمر على التمام، والحكم يقتضي المنع من الخصومة.

التَّوَلَّى والإعراض:

يرى بعض أهل العلم أنَّهما من الألفاظ المترادفة، ولا يفرّقون بينهما، والتَّحْقِيقُ أنَّ كلَّ لفظ منهما له معنى يميزه عن الآخر من خلال النّظر في اللغة وآيات القرآن الكريم؛

(1) العسكري، الفروق اللّغويّة، ص: 153 - 63.

(2) الرّاغب، المفردات: (أتى)، والسّمين، عمدة الحقاظ: (جيء).

(3) خُضر، دقائق الفروق اللّغويّة، ص: 202.

(4) التّوحيدي، مختصر الفقه الإسلامي، ص: 1100.

فتقول في مادة (عرض): أعرض عن الشيء: تولّى عنه، وأولاه عُرْضه، أي: جانبه، أو أولاه ظهره، وتقول: نأى عنه بعارضته، أي: بوجهه⁽¹⁾.
وأما (ولي)، فتقول تولّى عن الشيء: أعرض وانصرف⁽²⁾، وعلى هذا؛ فالتولّى أشدّ من الإعراض.

ولذلك فرّق بينهما الكفويّ؛ فقال: الإعراض: الانصراف عن الشيء بالقلب، والمُعْرِض والمتولّي يشتركان في ترك السلوك، إلّا أنّ المُعْرِضُ أسوأ حالاً؛ لأنّ المتولّي متى ندم سهل عليه الرجوع، والمُعْرِض يحتاج إلى طلب جديد، وغاية الذمّ الجمع بينهما⁽³⁾.

الضرّ والسوء:

الضرّ بفتح الضاد خلاف النّفع، وهو عامٌّ في الضرر في كلّ شيء؛ أمّا الضرّ بضمّ الضاد فاسمٌ جامعٌ لكلّ ما يصيب البدن من هُزالٍ وشدّة، ويقترن الضرّ بالنّفع في آيات كثيرة في القرآن الكريم.

أما السّوء بالضمّ فهو اسمٌ جامعٌ لكلّ مكروهٍ من آفةٍ أو فسادٍ أو داء؛ أمّا السّوء بفتح السين فكلّ عملٍ قبيحٍ أو رديء.

وهذه المعاني وردت في آيات كثيرة في القرآن الكريم⁽⁴⁾.

وعلى هذا فالضرّ يختلف عن السّوء، يؤكّد هذا ما ذكره صاحب معجم الفروق اللّغويّة بقوله: إنّ الضرّ يكون من حيث لا يعلم المقصود به، والسّوء لا يكون إلّا من حيث يعلم، ومعلوم أنّه يُقال: ضررت فلاناً من حيث لا يعلم، ولا يُقال: سُؤته إلّا إذا جاهرته بالمكروه⁽⁵⁾.

القسط والعدل:

القسط: هو العدل البين الظاهر، ويأتي في الموازين غالباً، ومنه سمّي الميزان بالقسطاس، قال تعالى: ﴿وَرِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ [الإسراء: 35]، ويأتي في المكيال، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾ [الأنعام: 152]؛ ولذلك سمّي المكيال قسطاً؛ لأنّه بين،

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (عرض).

(2) ابن منظور، لسان العرب: (ولي).

(3) الكفويّ، الكلّيات، ص: 28.

(4) خضر، دقائق الفروق اللّغويّة، ص: 302 - 304.

(5) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 198.

ولما كان القسط هو النصيب في المكايل والموازين، وهذا يقتضي القسمة العادلة؛ لذلك كان استعمال العرب له؛ يقولون: تقسطننا الشيء بيننا: إذا تقاسموه بالقسط.

والقسط يقترن بالأمور الحسيّة؛ لكي ينشأ العدل بينها، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: 3]، وأيضاً ما كان في عروض التجارة، وما يجري فيها من عقود، قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: 282]، والقسط يعني أيضاً العمل بالعدل، وليس الحكم به فحسب، فلا بُدَّ من تطبيق الحكم بالعدل حتّى يُسمّى قسطاً.

أمّا العدل فهو ما قام في النفوس أنّه مستقيم، وهو ضدّ الجور، وأصله من قولهم: عدلتُ عن الطريق: أعدل عنها عدلاً، وسمّي كذلك؛ لأنّه عدل عن الجور إلى القصد، والعدل يتضمّن الإنصاف، وهو المساواة في المكافأة إلى غير ذلك من المعاني التي تفرّق بين القسط والعدل، وممّا يدلّ على هذا التفريق قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: 9]، فالملاحظ أنّه جمع بين العدل والقسط في هذه الآية، وهذا دليل على المغايرة⁽¹⁾.

(1) خضر، دقائق الفروق اللغويّة، ص: 152.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع، سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1444هـ - 2023م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2023م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم

الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2023.

مج. 9، 804 صفحة؛ 24x17 سم.

ردمك: 978-9948-798-61-3

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.

مج. 9: سورة المائدة من الآية 26 إلى الآية 106.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-

ألفاظ أ- العنوان ب- مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي: 978-9948-798-61-3

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-3504784 بتاريخ 2023/03/27م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري

الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»